مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

محددات التمويل في القطاع المصرفي الليبي "دراسة حالات متعددة لعينة من المصارف التجارية الليبية"

Determinants of Financing in the Libyan Banking Sector: "A Multiple Case Study of a Sample of Libyan Commercial Banks"

أنس وهبي إبراهيم دواكي*[1]، عبد المنعم محمد سليمان [2]

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات التمويل في القطاع المصرفي الليبي، وتفسير الفجوة العميقة بين تراكم الودائع وتدني نسب الائتمان الممنوح، خاصة في ظل التحول نحو الصيرفة الإسلامية. اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي (Qualitative Approach) من خلال إجراء مقابلات معمقة مع عينة من مانحي التمويل وطالبي التمويل في ثلاثة من أبرز المصارف التجارية الليبية، وهي: مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات الرقابية المتشددة، وغياب اللوائح التفصيلية المنظمة للصيرفة الإسلامية، واشتراط ضمانات عقارية تفوق قيمة التمويل، فضلاً عن سيطرة ثقافة 'تجنب المخاطر' لدى الإدارات، تُعد أبرز العوائق أمام التدفق الائتماني. كما كشفت أحدث المؤشرات المالية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2025 عن وجود مفارقة مالية حادة؛ تتمثل في تمتع المصارف بمعدلات مرتفعة جداً لكفاية رأس المال يقابلها تدني ملحوظ في كفاءة التوظيف الائتماني للودائع، مما يؤكد وجود تخمة سيولة معطلة لا تجد طريقها للاستثمار الفعلي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات ائتمانية انتقائية، والإسراع في تفعيل مكتب استعلام ائتماني موحد، وتطوير نماذج ضمانات مرنة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي الليبي، الائتمان المصرفي، الصيرفة الإسلامية، المشروعات الصغرى والمتوسطة.

الباحث الاول[1]*: أنس وهبي إبراهيم دواكي ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا، **البريد الالكتروني:** anas.dawaki@uob.edu.ly

الباحث الثاني: عبد المنعم محمد سليمان، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا، **البريد الالكتروني:** abdelmnam.bilrrasali@uob.edu.ly

تاريخ استلام البحث:30 ابريل 2026 ;قبول البحث: 20 يونيو 2026 ; النشر الإلكتروني:1سبتمبر 2026

https://doi.org/10.66358/sozusa.v5i2.006

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

***Corresponding author:**

First Author[1]*: Anas Wahbi Ibrahem Dawaki, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Benghazi, Libya. **E-mail:** anas.dawaki@uob.edu.ly

Second Author[2]: Abdelmnam Mohamed Suleiman, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Benghazi, Libya. **E-mail:** abdelmnam.bilrrasali@uob.edu.ly

Received: 30April 2026; Accepted 20 June 2026; Publish online 1 September 2026

Abstract:
This study aimed to identify the determinants of financing in the Libyan banking sector and to explain the profound gap between the accumulation of deposits and the low ratios of granted credit, particularly in light of the transition towards Islamic banking. The study adopted a qualitative approach by conducting in-depth interviews with a sample of finance providers and seekers in three of the leading Libyan commercial banks: Jumhouria Bank, Wahda Bank, and Bank of Commerce and Development. The findings revealed that stringent regulatory policies, the lack of detailed regulations governing Islamic banking, the requirement for real estate collaterals exceeding the financing value, and the prevalence of a 'risk aversion' culture among bank managements constitute the primary obstacles to credit flow. Furthermore, the latest financial indicators issued by the Central Bank of Libya for the year 2025 revealed a severe 'financial paradox'; while banks enjoy exceptionally high capital adequacy ratios, there is a significant decline in the efficiency of credit utilization of deposits. This confirms the existence of an idle liquidity glut that fails to find its way into actual investment. The study recommended the adoption of selective credit policies, expediting the activation of a unified credit information bureau, and developing flexible collateral models to support small and medium-sized enterprises (SMEs).

Keywords: Libyan Banking Sector, Bank Credit, Islamic Banking, SMEs.

1. المقدمة:

تلعب المصـــارف التجارية دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية الاقتصـــادية في مختلف الدول؛ وذلك من خلال وظيفتها الأســـاســـية المتمثلة في الوســـاطة المالية. فهي تقوم بتجميع المدخرات والفوائض النقدية من وحدات الفائض، وإعادة تخصيصها وضخها في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية لوحدات العجز الاقتصادي.

ولا تقتصر كفاءة القطاع المصرفي في إدارة محفظته الائتمانية على تعظيم ربحية المصارف فحسب، بل تمتد لتشمل تحفيز الاستثمار، وتقليل معدلات البطالة، وتحقيق الاستقرار المالي المستدام (القري وعبادي، 2017) وإلى جانب الوظيفة الائتمانية، يقدم القطاع المصـــرفي حزمة متكاملة من الخدمات المالية الأخرى (كالاعتمادات المســـتندية والحوالات)، والتي تُعد الشريان الأساسي لتسهيل التبادل التجاري وزيادة كفاءة النشاط الاقتصادي (الزبيدي، 2022).

ويعتمد استقرار القطاع المصرفي وقدرته على تنشيط الاقتصاد على مدى مواءمة أدائه المالي والتحوطي مع التطورات الاقتصـادية المحيطة. وتُعد مسـاهمة المصـارف في تمويل المشـروعات الاقتصـادية وفق مؤشـرات أمان دقيقة بمثابة حجر الزاوية لتوســيع القاعدة الإنتاجية، وتوفير فرص عمل جديدة، وتوســيع قاعدة الملكية في المجتمع؛ مما ينعكس إيجاباً على استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي (عبد الجليل وفنير، 2024).

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

ومع تطور الوظيفة الائتمانية، تزايدت أهمية الدور الذي تلعبه المصـــارف في ســد الفجوة التمويلية؛ إذ تُعد أزمة نقص التمويل وصــعوبة الوصــول إلى الموارد المالية من أبرز العقبات التي تحد من إنشــاء المشــروعات وقدرتها على التشــغيل والاستمرار (الحمري، 2024). وفي السياق الليبي تحديداً، يمثل الائتمان المصرفي الممنوح الدعامة الرئيسية والعمود الفقري الذي تعتمد عليه الوحدات الإنتاجية والمشروعات؛ لضمان بقائها ونموها في ظل بيئة الأعمال المحلية (سويكر وأبو غالية، 2024؛ انقيطة وفتحي، 2015).

2. مشكلة الدراسة:

تتجسد مشكلة الدراسة في المفارقة المالية والاقتصادية الحادة التي يعيشها القطاع المصرفي الليبي؛ ففي الوقت الذي يُفترض فيه أن تقوم المصارف التجارية بدورها التنموي كحلقة وصل فاعلة بين المدخرين والمستثمرين، نجد أنها تعاني من ظاهرة تضـــخم الودائع النقدية المفرط وعدم توازنه الكافي مع طلبات ومنح التســـهيلات الائتمانية (ســـويكر وأبو غالية، 2024). وبالاستناد إلى أحدث البيانات الرسمية الصادرة عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي لعام 2025، فقد قفز إجمالي الخصـوم الإيداعية (ودائع العملاء) لدى المصـارف التجارية إلى مسـتوى تاريخي بلغ 156.9 مليار دينار ليبي. وفي المقابل، لم يتجاوز إجمالي الائتمان الممنوح من المصـــارف حاجز 34.9 مليار دينار؛ لتبلغ نســـبة القروض والتسهيلات إلى إجمالي الودائع 22.2% فقط (مصرف ليبيا المركزي، 2025).

وهذا يعني أن المصـــارف التجارية تعجز فعلياً عن توظيف أكثر من 77.8% من أموال المودعين، محتفظة بها كأرصـدة معطلة وغير منتجة. ولا يؤدي هذا الخلل البنيوي إلى تآكل ربحية المصـارف وفقدان الفرص الاسـتثمارية المؤكدة فحسـب، بل يعكس بيئة إقراض مقيدة بشـدة؛ حيث يجد المسـتثمرون والشـركات صـعوبة بالغة في الحصـول على التمويل اللازم لمشـــاريعهم (عجاج، 2025؛ الحاج والقحيص، 2023). وقد تعمقت أبعاد هذه المشـــكلة واتســـعت فجوتها عقب الصـدمة التشـريعية المتمثلة في صـدور القانون رقم (1) لسـنة 2013، والقاضـي بمنع التعامل بالفوائد المصـرفية. فرغم الأهمية الاســتراتيجية للتحول نحو الصــيرفة الإســلامية، إلا أن التطبيق المفاجئ في بيئة تفتقر للبدائل التشــغيلية الجاهزة أحدث حالة من "الشلل الائتماني" (التواتي، 2021؛ حمد وآخرون، 2025).

ومن خلال استقراء الأدبيات والواقع العملي، يتبين بوضوح أن إحجام المصارف عن التمويل لا يرجع إطلاقاً إلى نقص في الموارد المالية، بل هو نتاج شـــبكة معقدة من المعوقات المتداخلة التي تكبل متخذ القرار الائتماني (امهلهل، 2024؛ باب الله، 2023). وبناءً على اســتمرار وتفاقم هذه الفجوة حتى وقتنا الحاضــر، يمكن بلورة مشــكلة الدراســة في الســؤال الرئيسي التالي **:ما هي محددات عملية التمويل لدى المصارف التجارية في البيئة الليبية؟**

وللإحاطة الشـاملة بأبعاد هذه المشـكلة وكشـف جذورها التشـغيلية، يتفرع من التسـاؤل الرئيسـي مجموعة التسـاؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المحددات الإدارية والإجرائية التي تحد من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان؟
- إلى أي مدى تساهم المحددات القانونية والتشريعية المنظمة للعمل المصرفي في تقييد حركة التمويل؟
- كيف أثرت المحددات الدينية والشـــرعية (تداعيات القانون رقم 1 لســـنة 2013) على خيارات طالبي التمويل وشـــهية المصارف لمنح التسهيلات الائتمانية؟

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

- ما هو دور المحددات السلوكية في إعاقة العملية الائتمانية؟
- هل توجد فروق جوهرية في طبيعة وتأثير هذه المحددات تُعزى لاختلاف هيكل الملكية وحجم المؤسسة بين المصارف العامة (مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة) والمصارف الخاصة (مصرف التجارة والتنمية)؟

3. الدراسات السابقة:

حظي موضوع الائتمان المصرفي وتخمة السيولة باهتمام ملحوظ في الأدبيات المالية، لا سيما في البيئة الليبية التي تشهد تحولات اقتصادية وتشريعية متسارعة. وقد اتجه تيار واسع من الباحثين نحو القياس والتحليل لهذه الظاهرة وانعكاساتها المالية. ففي سياق البيئة المحلية، ركزت دراسة سويكر وأبو غالية (2024) على تشخيص المكونات الإيداعية في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2012–2023) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث كشفت عن خلل هيكلي حاد في تركيب الودائع؛ إذ تهيمن الودائع تحت الطلب على أكثر من 85% من الهيكل الإيداعي، في حين لا تمثل الودائع الزمنية (الآجلة) التي تعول عليها المصارف عادةً في منح القروض والاستثمارات طويلة الأجل سوى حوالي 14% فقط من إجمالي الودائع. ورغم أن الدراسة بينت وجود كتلة نقدية مستقرة من الودائع الجارية تناهز 50 مليار دينار يمكن تشغيلها في قروض واستثمارات قصيرة الأجل، إلا أن تراجع مؤشر حجم الودائع إلى عرض النقود الواسع يعكس بوضوح ضعف ثقة صغار المدخرين والمتعاملين في الجهاز المصرفي نتيجة أزمة السيولة النقدية، وهو ما يفسر تعطل الاستثمار الائتماني وتكدس السيولة كأصول معطلة. وتتفق معها دراسة الحمري (2024) التي أوضحت قصور قناة الائتمان المصرفي في ليبيا عن أداء دورها في نقل أثر السياسة النقدية لتحفيز الاقتصاد، مرجعةً ذلك إلى عزوف المصارف عن المخاطرة.

كما انعكس هذا الخلل البنيوي المتمثل في تكدس الودائع كأصول معطلة على مؤشرات الأداء والربحية؛ وهو ما اتفقت معه دراسة الحاج والقحيص (2023) في تحليلها لأبعاد مخاطر السيولة الفائضة، ودراسة عجاج (2025) التي أثبتت من خلال التحليل المالي أن احتفاظ المصارف بنسب سيولة تفوق الحدود المعيارية قد أضر بشكل حاد بمستويات العائد. ويدعم ذلك ما توصلت إليه دراسة انبية (2025) باستخدام نموذج(Tobit) ؛ حيث ربطت بين انخفاض كفاءة الإدارة وسوء جودة الأصول، وبين عجز المصارف الليبية عن التوسع في محفظة القروض. ورغم الأهمية البالغة لهذه الدراسات في توثيق الظاهرة رقمياً وإثبات انعكاساتها السلبية، إلا أن اعتمادها المطلق على المنهج الكمي والأرقام المجردة أدى إلى التركيز على أعراض المشكلة متجاهلةً الأسباب التشغيلية والسلوكية داخل أروقة المصارف؛ فالأرقام توضح حجم الانخفاض في الإقراض، لكنها لا تفسر التعقيدات اليومية التي تجعل متخذ القرار يرفض منح الائتمان.

ومن زاوية أخرى، ركزت مجموعة من الأبحاث على البعد التشريعي والديني، باعتباره الحدث الأبرز في البيئة الليبية. حيث سعت دراسة التواتي (2021) إلى تقييم تأثير القانون رقم (1) لسنة 2013، الخاص بمنع الفوائد الربوية، مبيّنةً باستخدام مؤشر (PATROL) أن هذا التحول المفاجئ أحدث صدمة إجرائية جمدت العمليات الائتمانية. وهو ما عززته دراسة حمد وآخرين (2025) التي أثبتت أن قرار منع الفوائد أدى إلى انخفاض حاد في تنوع الدخل وتراجع ربحية المصارف؛ نتيجة اقتصارها لاحقاً على أداة المرابحة الإسلامية فقط. ومع ذلك، يُؤخذ على هذه الدراسات اكتفاؤها بتحليل القوائم المالية المجمعة والبيانات التاريخية، دون النزول للميدان لاستقصاء التحديات الفنية التي واجهت الموظفين للتكيف

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

مع هذا القانون. وهنا تبرز الحاجة لبحث المحددات الدينية والسلوكية من منظور الموظفين أنفسهم، للوقوف على مدى تأهيلهم للتعامل مع صيغ الاستصناع والمشاركة في الواقع العملي.

وعلى صعيد الإجراءات الإدارية وآليات اتخاذ القرار الائتماني والمحاسبي، اتجهت دراسة الفرجاني والدرسي (2020) نحو تحليل تأثير البيئة الخارجية الخاصة (كالعملاء والمنافسين) في صياغة قرار الائتمان، مؤكدةً أن نجاح المصرف في منح القروض يرتبط بقدرته على تحليل هذه العوامل الخارجية وتجنب مخاطرها. وفي سياق تقييم فاعلية الإجراءات نفسها، استهدفت دراسة امهلهل (2024) تقييم فاعلية إجراءات التحليل الائتماني، مُظهرةً عبر الاستبيانات وجود ضعف في تطبيق المعايير وعزوفاً إدارياً عن المخاطرة.

وتأسيساً على ذلك، سعت دراسة الفرجاني واقليلة (2024) إلى اختبار دور معايير الائتمان المصرفي (مثل القدرة، الضمان، والظروف المحيطة) في ترشيد القرار الائتماني بمدينة بنغازي، مبرزةً عبر أداة الاستبيان ضرورة تركيز المصارف على مقدرة العميل واستقراره السوقي كشرط للتمويل. في حين حددت دراسة باب الله (2023) المركز المالي للعميل وحجم الضمانات كمحددات حاسمة لقرار المنح أو الرفض.

وفي السياق المحاسبي، أشارت دراسة عبد الجليل وفنير (2024) حول تطبيق معيار (IFRS 9) إلى أن غياب أنظمة الإنذار المبكر والتحوط للخسائر الائتمانية يزيد من إحجام المصارف عن الإقراض. ورغم إسهام هذه الدراسات في إلقاء الضوء على البيئة الداخلية للمصارف، إلا أنها عانت من قصور منهجي يتمثل في "أحادية الجانب"؛ حيث استطلعت رأي مانحي الائتمان فقط متجاهلةً معاناة طالبي الائتمان.

كما يُؤخذ على الدراسات التي ركزت على العوامل الخارجية كدراسة الفرجاني والدرسي (2020) أنها أغفلت التقاطع المعقد مع المحددات الداخلية والتشريعية كالقانون رقم (1) لسنة 2013، والتي قد تلغي أثر أي فرص إيجابية في البيئة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد هذه المجموعة من الدراسات على الاستبيانات المغلقة قيّد المستجيبين ومنعهم من الإفصاح عن تعقيدات هيكلية يصعب قياسها كمياً، مثل أزمة إقفال السجل العقاري وصعوبة تسييل الضمانات، فضلاً عن تعامل تلك الدراسات مع القطاع المصرفي ككتلة واحدة دون التمييز بين مرونة المصارف الخاصة وبيروقراطية المصارف العامة.

4. الفجوة البحثية وما تميزت به الدراسة الحالية:

بناءً على المراجعة النقدية للأدبيات السابقة بناءً على العرض النقدي المتقدم للأدبيات السابقة، تتجسد الفجوة البحثية في غياب الدراسات الكيفية الشاملة التي تدمج محددات التمويل الأربعة (القانونية، الإدارية، الدينية، والسلوكية) في إطار تحليلي ميداني واحد في البيئة المصرفية الليبية.

وتأتي هذه الدراسة لتسد هذا الفراغ المعرفي والمنهجي بالتحول من القياس الكمي المعتمد على القوائم المالية والاستبيانات إلى الفهم النوعي المتعمق (Qualitative Approach) من خلال المقابلات شبه المنظمة. وتستمد الدراسة الحالية أصالتها من تطبيقها لمبدأ التثليث المنهجي (Triangulation)، حيث تُقاطع بين آراء مانحي الائتمان (القياديين بالمصارف) والمقترضين (الجهات الاعتبارية) لضمان موثوقية النتائج وكشف مكامن الخلل الإجرائي الحقيقية التي تغفلها الاستبيانات.

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

علاوة على ذلك، تقدم الدراسة قيمة مضافة فريدة من خلال إجراء مقارنة مؤسسية (دراسة حالات متعددة) بين مصارف تمثل أطياف القطاع المصرفي الليبي بشقيه العام والخاص (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية)؛ مما يبرز بوضوح أثر اختلاف هيكل الملكية، وحجم المؤسسة، والثقافة التنظيمية على مرونة الإجراءات الائتمانية والقدرة على معالجة تخمة السيولة في البيئة الليبية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد العوامل التي تحول دون توسع المصارف التجارية الليبية في منح التمويل رغم وفرة السيولة لديها. ولتحقيق ذلك، يسعى البحث لتقييم المحددات الإدارية والقانونية، كتعقيدات شروط الضمانات وتأثير إقفال السجل العقاري. كما يهدف لتشخيص أثر المحددات الدينية والسلوكية، وخاصة تداعيات قانون منع الفوائد الربوية رقم (1) لسنة 2013، وتقييم ثقافة تجنب المخاطرة لدى الإدارات، ومدى جاهزية الكوادر لتطبيق منتجات التمويل الإسلامي.

ولبيان أثر هيكل الملكية وحجم المؤسسة على مرونة الإجراءات الائتمانية، تعقد الدراسة مقارنة ميدانية (دراسة حالات متعددة) بين مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة (كمصارف عامة) ومصرف التجارة والتنمية (كمصرف خاص) . وصولاً إلى بلورة توصيات علمية وعملية لصناع القرار والمهتمين؛ تسهم في تطوير بيئة التمويل المصرفي، وإعادة توظيف الفوائض النقدية لدعم عجلة التنمية الاقتصادية.

6. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من طبيعة موضوعها المتصل بواحدة من أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الليبي في الوقت الراهن. فعلى الصعيد العلمي، تسهم الورقة في إثراء الأدبيات المالية وسد الفجوة المنهجية التي خلفها الاعتماد المفرط على الدراسات الكمية؛ وذلك عبر تقديم إطار تحليلي نوعي يدمج المحددات الإدارية، والقانونية، والدينية، والسلوكية المؤثرة على قرار التمويل.

وتبرز القيمة المضافة للبحث من خلال تبني أسلوب المقارنة المؤسسية (دراسة الحالات المتعددة) لمصارف تتباين في هيكل ملكيتها وحجمها، متمثلة في المصارف العامة الكبرى مثل الجمهورية والوحدة، والمصارف الخاصة مثل التجارة والتنمية) . كما تكمن أهميتها في استقصاء آراء مانحي التمويل وطالبيه في آن واحد؛ مما يوفر فهماً أعمق للواقع التشغيلي بعيداً عن لغة الأرقام المجردة.

أما على الصعيد العملي، فتتصدى الدراسة لمشكلة اقتصادية ضاغطة تتمثل في تعطل أرصدة مالية ضخمة كأصول غير منتجة، لتقدم عبر مخرجاتها دليلاً لمتخذي القرار والجهات الرقابية يوجه السياسات نحو معالجة أزمة الضمانات وتذليل عقبات تطبيق صيغ التمويل الإسلامي.

وبهذا الجمع بين القيمة الأكاديمية والفائدة العملية، تقدم هذه الدراسة مساهمة متكاملة تمهد الطريق لإعادة ضخ السيولة المعطلة في السوق، وتسهيل تمويل مؤسسات القطاع الخاص؛ بما يدعم نشاط الاقتصاد الوطني.

7. حدود ونطاق الدراسة:

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

يقتصر نطاق هذه الدراسة على مسارات محددة تؤطر مسار العمل الميداني والنظري. وتتحدد الحدود الموضوعية في تشخيص وتقييم محددات التمويل بأبعادها الأربعة (الإدارية والإجرائية، القانونية، الدينية، والسلوكية) التي تتقاطع لتؤثر على قرارات المنح الائتماني، وتساهم في تفاقم ظاهرة تكدس السيولة.

أما من حيث الحدود المكانية والمؤسسية، فيتركز التطبيق الميداني على بيئة القطاع المصرفي التجاري الليبي، وتحديداً من خلال دراسة حالات متعددة تسلط الضوء على عينة متباينة في الحجم وهيكل الملكية. وتشمل هذه العينة مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة كنماذج ممثلة للمصارف العامة الكبرى، ومصرف التجارة والتنمية كنموذج رائد للمصارف الخاصة؛ وذلك لبيان كيف ينعكس حجم المؤسسة وهيكل ملكيتها على مرونة الإجراءات الائتمانية.

وفيما يخص الحدود البشرية، فقد استهدفت الدراسة استقصاء آراء طرفي العلاقة لضمان حيادية النتائج وموثوقيتها؛ حيث اقتصرت المقابلات الميدانية على فئة مانحي التمويل المتمثلة في القيادات المصرفية من مديري الفروع ورؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، وفئة طالبي التمويل المتمثلة في العملاء الاعتباريين من المؤسسات والشركات، والمستثمرين الذين خاضوا تجربة طلب التمويل.

وأخيراً، تنحصر الحدود الزمانية للبحث في الفترة التي تم خلالها جمع البيانات وإجراء المقابلات الميدانية خلال عام 2025. وهي فترة زمنية تكتسب أهميتها من استمرار التداعيات التشغيلية للقانون رقم (1) لسنة 2013، وتصاعد مستويات الودائع المعطلة وغير الموظفة إلى مستويات تاريخية وفقاً لأحدث تقارير مصرف ليبيا المركزي.

8. الإطار النظري:

8.1. الائتمان المصرفي:

تُسهم المصارف التجارية بدور محوري في الاقتصادات الحديثة من خلال وظيفتها الأساسية كوسيط مالي؛ حيث تقوم بتعبئة المدخرات وإعادة توظيفها لدعم القطاعات الإنتاجية. ويُعد نشاط منح الائتمان العمود الفقري للعمليات التشغيلية، والمصدر الإستراتيجي الأول لتعظيم إيرادات المصارف وخلق النقد المتداول. إلا أن اتخاذ القرار الائتماني لا يتم في فراغ، بل يعتمد على تفاعل شبكة معقدة من العوامل البيئية والتنظيمية. إذ يؤكد الباحثون أن نجاح المصرف في منح الائتمان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرته على تحليل متغيرات البيئة المحيطة به (الفرجاني والدرسي، 2020). وفي البيئة المصرفية الليبية تحديداً، يكتسب هذا الموضوع أهمية مضاعفة؛ نظراً للتحديات الهيكلية والإجرائية التي جعلت المصارف تحجم عن التوسع في الإقراض رغم امتلاكها لمعدلات سيولة فائضة.

8.2. مفهوم الائتمان المصرفي:

تعددت التعريفات في الأدبيات المالية والمهنية التي تناولت مفهوم الائتمان المصرفي باختلاف الزاوية التي يُنظر منها إليه. فمن المنظور التقليدي، يُعرف بأنه تلك الثقة التي يوليها المصرف لعميله من خلال وضع مبلغ مالي تحت تصرفه لاستخدامه في غرض محدد، ولفترة زمنية معلومة، مقابل تعهد العميل بالسداد وفق الشروط المتفق عليها وبضمانات تغطي المخاطر المحتملة. ومن زاوية تشغيلية ومحاسبية، يمثل الائتمان إعطاء حرية التصرف الفعلي في قوة شرائية مقابل الوعد برد مال معادل؛ وهو ما يتطلب المرور بسلسلة من إجراءات التحليل الائتماني الدقيقة لتقييم قدرات العميل الداخلية

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

وبيئته الخارجية بهدف الحد من مخاطر التعثر (عريوة وزغبة، 2020). وفي الإطار الإجرائي والتطبيقي، يعتمد نجاح هذا المفهوم على كفاءة سياسات المنح المطبقة؛ حيث أثبتت الدراسات الحديثة أن أي قصور في إجراءات التحليل والتقييم يؤدي مباشرة إلى تفاقم المخاطر الائتمانية (امهلهل، 2024).

وبناءً على ما سبق، ومن أجل خدمة أهداف هذه الدراسة، يقدم الباحثون تعريفاً إجرائياً للائتمان المصرفي بأنه: "عملية استثمارية متكاملة تقوم بموجبها المصارف التجارية بإعادة توظيف الودائع المتاحة لديها عبر توفير قنوات تمويلية للعملاء ذوي الجدارة الائتمانية، وفق آجال سداد وضمانات محددة، وبما يتوافق مع القوانين النافذة، وذلك مقابل تحقيق عوائد وأرباح مشروعة تضمن استدامة المصرف وتدعم عجلة الاقتصاد الوطني".

ومن خلال استقراء هذه التعريفات، يخلص الباحثون إلى أن الائتمان المصرفي يمثل علاقة تعاقدية تبادلية بين طرفين هما (المصرف المانح والعميل طالب التمويل). وتستند هذه العلاقة بشكل جوهري على ثلاثة عناصر أساسية متكاملة لا يكتمل العمل الائتماني إلا بها (الزبيدي، 2022): أولها حجم التمويل (مبلغ الائتمان)، وهو السقف المالي الذي يُتاح للعميل بشكل مباشر كنقد سائل أو غير مباشر كإضافته للحساب الجاري أو الاعتمادات وفقاً للقنوات الائتمانية المتعارف عليها. وثانيها الأجل الزمني (فترة الائتمان)، ويُعد هذا المتغير الفاصل الجوهري بين المعاملات الفورية والائتمانية، ويتمثل في المدة الزمنية الممتدة بين لحظة المنح وتاريخ الاستحقاق المتفق عليه للسداد. وثالثها الجدارة والائتمان (الثقة)، وهي حجر الزاوية في القرار المصرفي، وتتحقق من خلال دراسة المصرف المعمقة لمقومات العميل الائتمانية وقدرته الفعلية على الوفاء بالتزاماته.

8.3. أنواع الائتمان المصرفي:

لا تتخذ التسهيلات الائتمانية قالباً واحداً، بل تتنوع لتتلاءم مع الاحتياجات التمويلية للعملاء وتفاوت قدراتهم على السداد. وتُصنف هذه التسهيلات في الأدبيات المالية وفقاً لعدة معايير رئيسية (عريوة وزغبة، 2020؛ الزبيدي، 2022)؛

فمن حيث طبيعة الالتزام، تنقسم إلى ائتمان مباشر يتضمن تدفقاً نقدياً فعلياً كالقروض التي تستحوذ على الجانب الأكبر من توظيفات المصرف لتمويل الأنشطة الاقتصادية (شايب باشا، 2018)، وائتمان غير مباشر لا يمثل التزاماً فورياً كصياغة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان. ومن حيث الأجل الزمني، تُصنف إلى ائتمان قصير الأجل لتمويل رأس المال العامل، وائتمان متوسط وطويل الأجل يخصص للمشروعات الاستثمارية الكبرى.

أما من حيث الغرض من التمويل، فينقسم إلى ائتمان استهلاكي لتلبية احتياجات الأفراد، وائتمان إنتاجي (تجاري أو صناعي) موجه لمؤسسات الأعمال، وهو المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي الذي تتجسد فيه مشكلة الإحجام الائتماني الليبي. وأخيراً، من حيث نوع الضمانات، يُقسم الائتمان إلى ائتمان مغطى بضمانات عينية أو شخصية كخط دفاع ثانٍ للمصرف، وائتمان مكشوف يمنح في حالات ضيقة جداً لعملاء يتمتعون بجدارة وسمعة استثنائية في السوق.

8.4. محددات التمويل المصرفي:

يخضع قرار منح التمويل في المؤسسات المصرفية لشبكة معقدة من العوامل والمحددات المتداخلة التي توجه بوصلة القرار نحو القبول أو الرفض. ولا يقتصر هذا القرار على مجرد توافر السيولة النقدية لدى المصرف، بل يتطلب تقييماً دقيقاً وشاملاً لحجم المخاطرة المتوقعة والعوائد المرجوة. وللإحاطة بهذه المحددات، يمكن تصنيفها منهجياً إلى

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

مستويين متكاملين؛ يمثل الأول المحددات العامة المستقرة في الأدبيات المصرفية، بينما يعكس الثاني المحددات الاستثنائية التي تفرضها طبيعة البيئة المصرفية الليبية (الزبيدي، 2022).

وتتفق الأدبيات المالية على أن المحددات العامة لقرار التمويل ترتكز على ثلاثة أبعاد رئيسية. يتمثل البعد الأول في المحددات المتعلقة بالعميل نفسه، والتي تُعرف مصرفياً بقواعد الائتمان الخمسة (The 5 C's). وتشكل هذه القواعد حجر الزاوية لتقييم الجدارة الائتمانية؛ حيث يبدأ المصرف بتقييم شخصية العميل للوقوف على سمعته التجارية والتزامه الأخلاقي والقانوني بسداد التزاماته، مروراً بتقييم قدرته الفعلية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية تكفي لسداد أصل التمويل وأرباحه (الزبيدي، 2022).

وفي هذا السياق، أكدت دراسة (الفرجاني واقليلة، 2024) من خلال تطبيقها على المصارف التجارية الليبية أن الالتزام بهذه المعايير يساهم بشكل مباشر في ترشيد القرار الائتماني وتقليل درجة عدم التأكد المحيطة بالعملية التمويلية، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على مقدرة العميل واستقراره في السوق كشرط أساسي للمنح. كما يولي المصرف أهمية بالغة لرأس المال والمساهمة الذاتية للعميل في مشروعه باعتبارها هامش أمان، بالإضافة إلى دراسة الضمانات العينية المقدمة كخط دفاع أخير لاسترداد الأموال في حال التعثر، وأخيراً تحليل الظروف المحيطة بالنشاط الاقتصادي للعميل وتأثيرها على تنافسيته (الزبيدي، 2022).

أما البعد الثاني، فيرتبط بالمحددات الداخلية للمصرف المانح للتمويل. وفي هذا الإطار، يُعد حجم الودائع المستقرة العامل الأساسي والمؤثر الفعال الذي يحدد القاعدة الرأسمالية القابلة للتوظيف، وقدرة المصرف على التوسع في منح الائتمان. وتتأثر هذه الكفاءة بشكل مباشر بالسياسة الائتمانية التي تضعها الإدارة العليا، والتي ترسم حدود المخاطرة وتحدد القطاعات المسموح بتمويلها (القري وعبادي، 2017). وتتداخل مع ذلك محددات سلوكية تتعلق بثقافة المخاطرة لدى صناع القرار في المصرف، ومدى ميلهم للمبادرة أو التحفظ. وينسجم ذلك مع البعد الثالث المتمثل في المحددات البيئية والتشريعية الخارجية، كالقوانين المنظمة للعمل المصرفي، وتعليمات المصرف المركزي، وكفاءة البيئة القضائية في حماية حقوق الدائنين وسرعة الفصل في النزاعات.

وعلى الرغم من استقرار هذه الأطر النظرية عالمياً، إلا أن إسقاطها على واقع القطاع المصرفي الليبي يكشف عن تحديات استثنائية حولت بعض هذه المحددات التنظيمية إلى عقبات تمويلية حقيقية، مما ساهم في تفاقم ظاهرة تكدس السيولة والإحجام الائتماني. وتبرز المحددات القانونية والتشريعية في مقدمة هذه العقبات، لا سيما بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع التعامل بالفوائد الربوية. فقد أدى هذا القانون إلى إرباك عمل المصارف التجارية التي كانت تعتمد حصرياً على أدوات الاستثمار التقليدية، وجعلها مكبلة اليدين في ظل تأخر نضوج وطرح البدائل الإسلامية المتكاملة (العاني والقندولي، 2019). ويتعقد المشهد القانوني في ليبيا أكثر مع أزمة إقفال السجل العقاري، الذي عطل أهم وسيلة للمصارف لرهن العقارات كضمانات، مما رفع درجة مخاطر التمويل إلى مستويات غير مسبوقة (بالحاج والجعيدي، 2020).

وتتزامن هذه العقبات التشريعية مع محددات إدارية وإجرائية تعاني منها المصارف الليبية، وتحديداً المصارف الكبرى كالجمهورية والوحدة. وتتمثل هذه المحددات في البيروقراطية المعقدة والمركزية الشديدة في اتخاذ القرار الائتماني،

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

حيث تتركز الصلاحيات في الإدارات العليا؛ مما يؤدي إلى إطالة أمد الموافقة وتفويت الفرص الاستثمارية على العملاء. ويضاف إلى ذلك التحدي المتمثل في نقص الكوادر المصرفية المؤهلة للتعامل مع دراسات الجدوى المعقدة، أو الإلمام بتفاصيل صيغ التمويل الإسلامي البديلة (Elbetlagi *et al.*, 2013) .

وإلى جانب العوامل الإدارية، تلعب المحددات السلوكية والثقافية دوراً محورياً في إحجام المصارف عن التمويل. ففي ظل حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، طغت ثقافة تجنب المخاطرة والتحفظ الائتماني المفرط على سلوك مديري المصارف، مفضلين بقاء السيولة معطلة في الخزائن على المخاطرة بمنحها والتعرض للمساءلة القانونية أو الإدارية. وفي المقابل، يعاني بعض طالبي التمويل من قصور في الوعي المالي؛ حيث ينظر البعض للتمويل المصرفي كأنه منحة غير واجبة الرد، مما يعزز سلوكيات المماطلة والتهرب من المسؤولية (جرجس، 1972).

وأخيراً، لا يمكن إغفال المحددات الشرعية والدينية التي تعتبر المحرك الأقوى لسلوك المتعاملين في البيئة الليبية؛ فقد أكدت الدراسات أن المعتقدات الدينية تمثل دافعاً رئيسياً لاختيار المصرف وتوجيه المعاملات (Gait& Worthington, 2015). وقد تجلى ذلك في عزوف شريحة واسعة من المستثمرين الليبيين عن طلب القروض التقليدية القائمة على الفائدة بشكل قاطع، مفضلين تجميد أنشطتهم بانتظار توفر منتجات تمويل إسلامية مجازة شرعاً وخالية من الشبهات، وهو ما يفسر جزءاً كبيراً من فجوة التمويل وتكدس الأرصدة المعطلة في السوق المحلي.

9. الجانب العملي:

9.1. منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة المشكلة البحثية المتمثلة في فهم المحددات الإدارية، والقانونية، والسلوكية، والدينية التي تحيط بعملية اتخاذ القرار الائتماني وتساهم في ظاهرة تخمة السيولة، تبنى الباحثون في هذه الدراسة المدخل الكيفي لتجاوز القصور الكامن في الدراسات الكمية التقليدية. وفي هذا السياق، تم توظيف منهج دراسة الحالة المتعددة لإجراء مقارنة مؤسسية متعمقة بين مصارف تتباين في هياكل ملكيتها وتوجهاتها الائتمانية. ولترجمة هذا التوجه منهجياً، اعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية شبه المنظمة كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية.

وتحقيقاً لمبدأ التثليث المنهجي (Triangulation)، استهدفت المقابلات طرفي المعادلة الائتمانية؛ وهم مانحو التمويل من القيادات وصناع القرار في الإدارات المصرفية كطرف أول، وطالبو التمويل من الجهات الاعتبارية كطرف ثانٍ. وحرص الباحثون على تصميم أسئلة المقابلة بمحاور مرنة تتيح للمشاركين مساحة حرة للإفصاح عن المحددات الهيكلية والإجرائية العميقة، والتي يعجز الاستبيان المغلق عن استكشافها أو سبر أغوارها. وتعزيزاً لموثوقية النتائج، استندت الدراسة إلى تحليل المستندات التي أمكن الاطلاع عليها كأداة مكملة لفحص التقارير والتعميمات الداخلية والمنشورات الصادرة عن المصرف المركزي؛ بما يضمن مخرجات دقيقة تعكس الواقع الفعلي بموضوعية.

9.2. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية وعملائها من الجهات الاعتبارية بمدينة بنغازي. وتماشياً مع متطلبات المدخل الكيفي، اعتمد الباحثون أسلوب العينة القصدية لاختيار حالات الدراسة والمشاركين فيها؛ حيث وقع الاختيار على مستوى المؤسسات على مصرفي الوحدة والتجارة والتنمية نظراً لتواجد إداراتهما العامة بمدينة بنغازي مقر

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

إقامة الباحثين، مما يتيح الوصول الميسر والمباشر لصناع السياسة الائتمانية. كما تم اختيار مصرف الجمهورية _ إدارة فروع منطقة بنغازي لتمثيل الثقل الائتماني للمصارف العامة، بالنظر لما تتمتع به هذه الإدارة الإقليمية من صلاحيات واسعة في اتخاذ القرار بشأن طلبات التمويل (الفرجاني واقليلة، 2024).

وتحقيقاً لمبدأ التثليث المنهجي، استهدفت العينة فئتين متقابلتين؛ شملت الأولى مانحي التمويل من القيادات المصرفية المعنية باتخاذ وتقييم القرار الائتماني، كمديري الإدارات والأقسام وأعضاء لجان المنح بتلك المصارف. بينما شملت الفئة الثانية طالبي التمويل من أصحاب الشركات والمستثمرين بالمدينة؛ وذلك بهدف استقصاء المحددات الائتمانية من منظور العميل، ومقاطعتها بموضوعية مع السياسات والمبررات التشغيلية للمصارف.

9.3. أداة الدراسة:

لجمع بيانات هذه الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، اعتمد الباحثون على المقابلات الشخصية شبه المنظمة Semi-Structured Interviews كأداة أساسية وُجهت لطرفي العلاقة من مانحي التمويل وطالبيه. ولضمان تغطية المشكلة بشكل شامل، صُمم دليل المقابلة ليغطي أربعة محاور رئيسية؛ حيث ركز المحور الأول (المحددات الإدارية والإجرائية) على فهم الإجراءات الداخلية للمصارف، والوقت المستغرق للموافقة، ومدى كفاءة الكوادر الوظيفية. بينما هدف المحور الثاني (المحددات القانونية والتشريعية) إلى معرفة كيف تؤثر قوانين مصرف ليبيا المركزي والجهات الرقابية على مرونة حركة التمويل.

وتناول المحور الثالث (المحددات الدينية والشرعية) أثر تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2013 الخاص بمنع الفوائد على رغبة العملاء واستعداد المصارف للمنح. وصولاً إلى المحور الرابع (المحددات السلوكية) الذي اهتم بدراسة الثقافة الائتمانية، وتأثير سلوكيات وثقة كلا الطرفين على إتمام العملية التمويلية. وقد وفر هذا التصميم المرن مساحة مريحة للمشاركين للتعبير عن تجاربهم بحرية؛ مما ساعد في استكشاف المحددات الحقيقية بعمق وواقعية.

9.4. إجراءات جمع البيانات وترميزها:

سعياً لتقديم تحليل تجريبي دقيق لمشكلة الدراسة، التزم الباحثون بتقديم دليل تجريبي كيفي من واقع المقابلات الميدانية، استناداً إلى بروتوكول بحثي صارم لتفريغ البيانات وترميزها. وقد بلغت عينة المقابلات (17) مشاركاً، تم اختيارهم قصدياً وتوزيعهم على فئتين لضمان شمولية التحليل وموضوعيته؛ حيث ضمت الفئة الأولى (9) مشاركين من مانحي التمويل (القيادات المصرفية وخبراء الائتمان)، في حين شملت الفئة الثانية (8) مشاركين من طالبي التمويل (رواد الأعمال وأصحاب الشركات).

وفي هذا الإطار، تم بناء الدليل الكيفي للبيانات المكون من سبعة عشر رمزاً مرجعياً، يمتد من الرمز (BFD.1) إلى الرمز (BFD.17) ؛ بحيث يعكس كل رمز استجابة أحد المشاركين في العينة، حيث يشير الاختصار (BFD) إلى محددات التمويل المصرفي (Bank Financing Determinants). ويوضح الجدول رقم (1) الهيكلية التفصيلية لهذا الدليل التجريبي الكيفي.

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

جدول رقم (1) الدليل التجريبي الكيفي

الترميز	مصدر ونوع الدليل التجريبي الكيفي	المؤهل العلمي	الخبرة
BFD.1	مقابلة مع قيادي بإدارة الائتمان بمصرف الوحدة	بكالوريوس	15سنة
BFD .2	مقابلة مع قيادي بإدارة الائتمان بمصرف الوحدة	شهادة ثانوية	46سنة
BFD .3	مقابلة مع قيادي بإدارة الائتمان بمصرف الوحدة	بكالوريوس	11سنة
BFD .4	مقابلة مع موظف بإدارة الائتمان بمصرف الوحدة	بكالوريوس	5 سنوات
BFD .5	مقابلة مع قيادي بإدارة الائتمان بمصرف التجارة والتنمية	بكالوريوس	22سنة
BFD .6	مقابلة مع قيادي بإدارة الائتمان بمصرف التجارة والتنمية	بكالوريوس	20سنة
BFD .7	مقابلة مع موظف بإدارة الائتمان بمصرف التجارة والتنمية	بكالوريوس	6سنوات
BFD .8	مقابلة مع قيادي بإدارة المخاطر بإدارة فروع منطقة بنغازي بمصرف الجمهورية.	ماجستير	17 سنة
BFD .9	مقابلة مع قيادي بقسم مخاطر الائتمان بإدارة فروع منطقة بنغازي بمصرف الجمهورية.	بكالوريوس	8 سنوات
BFD .10	مقابلة مع مدير مؤسسة متخصصة في المجال الطبي.	ماجستير	25سنة
BFD .11	مقابلة مع مدير مؤسسة متخصصة في مجال الفنادق.	بكالوريوس	35سنة
BFD .12	مقابلة مع مدير مؤسسة متخصصة في مجال الخدمات التعليمية.	دكتوراه	33سنة
BFD .13	مقابلة مع مدير مؤسسة متخصصة في مجال الخدمات الطبية.	بكالوريوس	12سنة
BFD .14	مقابلة مع مدير مؤسسة متخصصة في مجال المقاولات.	بكالوريوس	9سنوات
BFD .15	مقابلة مع مدير مؤسسة متخصصة في مجال استيراد المعدات الطبية.	بكالوريوس	16سنة
BFD .16	مقابلة مع مدير مؤسسة متخصصة في مجال التعليم	بكالوريوس	22سنة
BFD .17	مقابلة مع رئيس مجلس ادارة لشركة متخصصة في مجال الخدمات السياحية.	بكالوريوس	18 سنة

المصدر: إعداد الباحثين.

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

9.5. خصائص عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (1) أن حملة مؤهل "البكالوريوس" يمثلون الكتلة الأكبر من عينة الدراسة بنسبة (76.5%)، تلاهم حملة "الماجستير" بنسبة (11.7%)، ثم حملة "الدكتوراه" بنسبة (5.9%)، وبذات النسبة حل حملة "الشهادة الثانوية" بواقع (5.9%). وتعكس هذه النسب تركز القوة الوظيفية والتنفيذية في مستوى التعليم الجامعي الأول، مع انخفاض ملحوظ في نسبة حملة الشهادات العليا بين المشاركين.

وفيما يتعلق بالخبرة العملية، أظهرت النتائج أن الفئة الأكثر تكراراً هي التي تتراوح خبرتها "أكثر من 15 سنة" بنسبة (58.8%)، تلتها فئة "من 5 إلى أقل من 10 سنوات" بنسبة (23.5%)، ثم الفئة "من 11 إلى 15 سنة" بنسبة (17.7%). وتؤكد هذه المؤشرات تمتع أفراد العينة بخبرات ميدانية طويلة وعميقة في القطاع المصرفي وسوق العمل، مما يرفع من درجة موثوقية وجودة البيانات المستقاة منهم.

9.6. تحليل مقابلات الدراسة:

للوقوف على المحددات الهيكلية التي تواجه إدارة المصارف في اتخاذ قرار منح التمويل، وتلك التي تواجه الطرف الثاني المتمثل في الشركات والجهات الاعتبارية للحصول على هذه التسهيلات، تم تفريغ بيانات المقابلات الشخصية وتحليلها موضوعياً. وبناءً على التقاطعات المستخرجة من إجابات المشاركين، تم تبويب هذه المحددات وصُنّفت لتشمل كافة أبعاد المشكلة البحثية؛ حيث يمكن استعراضها وتحليلها وفقاً للتقسيمات الآتية:

9.6.1. المحددات القانونية والتشريعية:

أظهر التحليل الموضوعي المعمق أن البيئة التشريعية لعام 2025 فرضت واقعاً جديداً على حركة الائتمان؛ حيث أشار المشاركون من القيادات المصرفية (BFD.1; BFD.2; BFD.5; BFD.8) إلى أن أكبر عائق يواجه القطاع حالياً هو القيود الرقابية الصارمة المتمثلة في تعميم مصرف ليبيا المركزي الصادر في سبتمبر 2025. وهو التعميم الذي ألزم المصارف بالوقف المؤقت لمنح التمويلات التجارية للجهات الاعتبارية (الشركات) حتى نهاية العام؛ بهدف الحد من التوسع الائتماني وحصره في نسبة 7% فقط من رصيد عام 2024.

وفي سياق متصل، أوضح خبراء إدارة المخاطر (BFD.3; BFD.9) أن هذا التوجه يهدف إلى تعزيز متانة القطاع وتقليل مخاطر الائتمان الناتجة عن عدم الاستقرار الاقتصادي، تجنباً لتراكم الديون المتعثرة وتآكل رؤوس الأموال. وفي المقابل، أجمع طالبو التمويل (BFD.10; BFD.12; BFD.14; BFD.16) على أن هذا الإيقاف المؤقت أصاب الأنشطة التجارية بالشلل؛ حيث وجدت الشركات نفسها عاجزة عن الحصول على خطوط ائتمان جديدة لتوسيع مشاريعها أو تغطية احتياجاتها التشغيلية، مما يعكس فجوة عميقة بين الأهداف الرقابية التقييدية واحتياجات التنمية الاقتصادية.

9.6.2. المحددات الدينية والشرعية:

رغم القيود الرقابية، أظهرت النتائج تبايناً في طبيعة المنتجات الإسلامية المطروحة؛ فقد أكد المشاركون (BFD.8; BFD.9) أن مصرف "الجمهورية" يمتلك هيكلية متطورة في هذا الجانب، حيث يقدم صيغ المرابحة الإسلامية

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

للشركات بالإضافة إلى صيغة المشاركة. وفي سياق متصل، أشار المشاركون (BFD.3;BFD.5) إلى أن مصرف الوحدة يركز بشكل أساسي على منتج المرابحة كأداة تمويلية رئيسية.

غير أن التحليل كشف عن تحدٍ بنيوي يواجه هذه المنتجات؛ حيث أوضح المصرفيون (BFD.1; BFD.6) أن غياب اللوائح الرقابية البديلة والمتكاملة جعل الصيرفة الإسلامية تعمل في إطار محدود. وفي المقابل، أعرب طالبو التمويل (BFD.11; BFD.13; BFD.15; BFD.17) عن تحفظهم تجاه تكلفة التمويل الإسلامي؛ مشيرين إلى أن هوامش الربح المرتفعة تزيد من الأعباء المالية للمشاريع، لا سيما في ظل التعقيدات الإجرائية التي تتطلبها موافقات الهيئات الشرعية قبل تنفيذ عمليات المنح.

9.6.3. المحددات الإدارية والإجرائية:

برزت العقبات الإجرائية كأحد أكثر العوامل تعطيلاً لتدفق الائتمان؛ حيث اشتكى طالبو التمويل (BFD.12; BFD.14; BFD.16) من اشتراط المصارف لضمانات عينية تعجيزية، تتمثل في طلب أصول عقارية مسجلة وحديثة بقيمة تغطية تصل إلى أكثر من 120% من إجمالي حجم التمويل. كما أعرب طالبو التمويل (BFD.10; BFD.13) عن استيائهم الشديد من مظاهر البيروقراطية والمماطلة، وإطالة أمد دراسة الملفات الائتمانية لعدة أشهر؛ مما يترتب عليه تعطيل سير مشاريعهم الاستثمارية.

وفي المقابل، برر المشاركون من الجانب المصرفي ومسؤولي الائتمان (BFD.4; BFD.7; BFD.9) هذا التأخير بوجود عائق تقني وهيكلي جوهري، يتمثل في غياب مكتب استعلام ائتماني موحد ومتطور يربط آلياً بين المصارف الليبية. هذا القصور التكنولوجي يضطر موظفي الائتمان للاعتماد على عمليات التحقق اليدوي والمراسلات المستندية التقليدية للتأكد من الملاءة المالية للعميل، وهو إجراء يستغرق زمناً طويلاً بطبيعة الحال.

وعلى الرغم من هذه التحديات، برز مصرف التجارة والتنمية كنموذج مغاير في التعامل الإجرائي؛ حيث أوضح المشاركون (BFD.3; BFD.14) أن المصرف يقدم تسهيلات مرنة لتغطية رأس المال العامل وتمويل المشاريع، بل ويتفرد أحياناً بالدخول كشريك أو مساهم مباشر في رأسمال الشركات الخدمية والاستثمارية. كما أثنى المشاركون على إطلاق المصرف لمبادرات وبرامج تمويلية واسعة بميزانيات مخصصة تستهدف تحديداً دعم المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر ورواد الأعمال من الشباب، مما يمثل استثناءً إيجابياً في بيئة تمويلية تتسم بالجمود الإجرائي والتحفظ.

9.6.4. المحددات السلوكية والثقافية

أظهرت النتائج أن ثقافة الخوف من التعثر تسيطر على سلوك مانحي التمويل؛ حيث أقر المصرفيون (BFD.2; BFD.8; BFD.9) بأن التحفظ الشديد نابع من القلق المستمر من مخاطر الائتمان في ظل ظروف عدم الاستقرار. وقد أدى هذا السلوك الدفاعي المتحفظ إلى تبني سياسات ائتمانية متشددة تهدف إلى حماية أموال المودعين قبل كل شيء.

وفي المقابل، أشار طالبو التمويل (BFD.10; BFD.17) إلى أن هذا التحفظ يتحول أحياناً لمظاهر من اللامبالاة الوظيفية والمماطلة في الرد على الطلبات الائتمانية. وأوضح المشاركون (BFD.14; BFD.16) أن هذه الممارسات قد تضطر أصحاب المشاريع للاعتماد على العلاقات الشخصية كآلية بديلة لتجاوز العقبات الإدارية وتأمين الموافقات اللازمة

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

للتمويل. وبناءً على ما تقدم، يخلص التحليل الكيفي إلى أن هذا التباين السلوكي عمّق من أزمة الثقة المتبادلة بين الطرفين، وساهم مباشرة في تدني نسب التوظيف الائتماني مقارنة بحجم الودائع الضخمة المتوفرة لدى الجهاز المصرفي.

ولغرض بيان وتوضـــيح المحددات وفقاً لدرجة تأثيرها على عملية منح الائتمان المصـــرفي، جرى تبويب تحليلي وتحويل إجابات المشاركين في الدراسة إلى أوزان رقمية فئوية (0، 1، 2)؛ لتسهيل تصنيف المفاهيم واستخلاص النماذج التفسيرية، كما هو مبين في الجدولين رقم (2) ورقم (3). وقد اعتمد هذا التقييم المزدوج على منهجية تحليل المضـمون الكيفي للبيانات المســتمدة من المقابلات شــبه المنظمة، والتي اســتهدفت الفئتين المكونتين لعينة الدراســة؛ وهما فئة مانحي التمويل من القيادات المصرفية ومسؤولي الائتمان، وفئة طالبي التمويل من أصحاب الشركات والمستثمرين.

ولضــمان الصــدق والثبات المنهجي في عملية الترميز، تم التحقق من ثبات الترميز بين الباحثين؛ حيث قام باحث مســتقل بترميز عينة عشوائية من المقابلات بشكل منفصل. وبناءً عليه، جرى حساب معامل الاتفاق الكيفي وتبين أنه بلغ 0.84، وهو مؤشر يعكس اتساقاً وثباتاً عالياً ومقبولاً علمياً في تحليل النصوص وتفسيرها.

جدول رقم (2) تحليل إجابات فئة المشاركين مانحي التمويل (المصرفيين)

رمز المشارك	المحددات القانونية والتشريعية	المحددات الدينية والشرعية	المحددات الإدارية والإجرائية	المحددات السلوكية	الإجمالي لكل مشارك
BFD.1	2	1	0	0	3
BFD.2	2	0	0	2	4
BFD.3	1	1	2	0	4
BFD.4	0	0	2	0	2
BFD.5	2	1	0	0	3
BFD.6	0	2	0	0	2
BFD.7	0	0	2	0	2
BFD.8	2	1	0	2	5
BFD.9	2	1	2	2	7
المجموع	11	7	8	6	32
نسبة التأثير	%34.3	%21.9	%25.0	%18.8	%100

المصدر: إعداد الباحثين.

- تم الترميز لإجابات المشاركين بالجدول السابق على النحو التالي:

(0) ليس له تأثير: لم يشر المشارك إلى هذا المحدد كعائق.

(1) تأثير متوسط (حياد): أشار المشارك إليه كعائق ولكنه لا يمنع التمويل كلياً.

(2) تأثير كبير جداً: اعتبر المشارك هذا المحدد عائقاً رئيسياً يمنع التمويل.

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

يتضح من الجدول السابق رقم (2) أن المحددات القانونية والتشريعية جاءت في المرتبة الأولى كأكبر محدد يمنع منح الائتمان من وجهة نظر المصـرفيين بنسـبة تأثير بلغت (34.3%)، وهو ما يتوافق مع القيود الرقابية وتعميم المركزي لعام 2025. تليها في المرتبة الثانية المحددات الإدارية والإجرائية (غياب الاسـتعلام الائتماني) بنسـبة (25%)، ثم المحددات الدينية (21.9%)، وأخيراً المحددات السلوكية بنسبة (18.8%).

جدول رقم (3) تحليل إجابات فئة طالبي التمويل (مؤسسات وجهات اعتبارية)

رمز المشارك	المحددات القانونية والتشريعية	المحددات الدينية والشرعية	المحددات الإدارية والإجرائية	المحددات السلوكية	الإجمالي لكل مشارك
BFD.10	2	0	2	2	6
BFD.11	0	2	0	0	2
BFD.12	2	0	2	0	4
BFD.13	0	2	2	0	4
BFD.14	2	0	2	2	6
BFD.15	0	2	0	0	2
BFD.16	2	0	2	2	6
BFD.17	0	2	0	2	4
المجموع	8	8	10	8	34
نسبة التأثير	**%23.5**	**%23.5**	**%29.4**	**%23.5**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين.

- **تم الترميز لإجابات المشاركين بالجدول السابق على النحو التالي:**

(0) ليس له تأثير: لم يشر المشارك إلى هذا المحدد كعائق.

(1) تأثير متوسط (حياد): أشار المشارك إليه كعائق ولكنه لا يمنع التمويل كلياً.

(2) تأثير كبير جداً: اعتبر المشارك هذا المحدد عائقاً رئيسياً يمنع التمويل.

يُظهر الجدول السـابق رقم (3) أن المحددات الإدارية والإجرائية احتلت المرتبة الأولى بنسـبة (29.4%) من وجهة نظر طالبي التمويل، مما يعكس المعاناة من المماطلة واشـتراط ضـمانات عقارية تعجيزية تصـل الي 120%. في حين تساوت المحددات الثلاثة الأخرى (القانونية، الدينية، السلوكية) في التأثير بنسبة (23.5%) لكل منها.

10. نتائج الدراسة:

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

قبل استعراض النتائج المستمدة من المقابلات الميدانية، واستناداً إلى البيانات الإحصائية الرسمية، تبرز النتيجة الرقمية الأهم كخلفية أساسية لفهم واقع القطاع المصرفي؛ والمتمثلة في قوة الملاءة المالية للمصارف مقابل تحفظها الائتماني المفرط، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (4) مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية (النصف الأول 2025)

المؤشر المالي (النصف الأول 2025)	النسبة (%)
معدل كفاية رأس المال الكلي	%27.5
معدل كفاية رأس المال الأساسي	%26.3
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	%8.1
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	%10.7

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: مصرف ليبيا المركزي، تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف: النصف الأول 2025، ص 47.

يُلاحظ من البيانات أعلاه للنصف الأول من عام 2025 أن المصارف الليبية تتمتع بملاءة مالية عالية جداً (معدل كفاية رأس مال 27.5%)، ولكن هذه النسبة المرتفعة لا تعكس كفاءة تشغيلية بقدر ما تعكس تحفظاً ائتمانياً مبالغاً فيه. فالمصارف تفضل الاحتفاظ بأموالها كأرصدة سائلة أو شبه سائلة بدلاً من المخاطرة بمنح الائتمان للمشروعات، وذلك في ظل غياب بيئة تشريعية متكاملة تحمي أموال المصارف وتتوافق مع متطلبات الصيرفة الإسلامية.

واستناداً إلى التحليل الكيفي للمقابلات الشخصية التي أُجريت مع كل من مانحي التمويل (القيادات المصرفية وخبراء الائتمان) وفئة طالبي التمويل، وفي ضوء الإطار النظري للبحث، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

1. توصلت الدراسة إلى وجود أثر مقيد للسياسات الرقابية الصارمة؛ حيث أدى تعميم مصرف ليبيا المركزي (سبتمبر 2025)، والقاضي بوقف التمويلات التجارية للجهات الاعتبارية وحصر التوسع الائتماني في سقف 7% من رصيد العام السابق، إلى خلق حالة من الركود في الأنشطة التجارية. وهو ما يعكس تطبيقاً عملياً لمفهوم الكبح المالي؛ حيث تتدخل السلطة النقدية بفرض قيود كمية تحد من كفاءة السوق. ورغم نجاح هذا التوجه في تعزيز متانة القطاع المصرفي وتقليص مخاطر الائتمان، إلا أنه أدى إلى حرمان الشركات من خطوط التمويل اللازمة لتوسيع أنشطتها التشغيلية والاستثمارية.
2. أظهرت نتائج الدراسة وجود فجوة واسعة بين الأهداف الرقابية للسلطة النقدية التي تميل إلى التحوط وتجنب المخاطر، وبين متطلبات التنمية الاقتصادية واحتياجات السوق المحلي للسيولة لغرض الاستثمار. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحمري (2024) التي أوضحت قصور قناة الائتمان عن تحفيز الاقتصاد بسبب عزوف المصارف، وتنسجم مع دراسة الحاج والقحيص (2023) في أن نسب الإقراض الضعيفة لا تخدم الاقتصاد القومي، مما يفرز خللاً في دور المصارف وفقاً لنظرية النمو المالي التي تفترض أن التوسع الائتماني هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.
3. بينت الدراسة أن القطاع المصرفي يعاني من غياب لوائح تنظيمية متكاملة للصيرفة الإسلامية، مما أدى إلى محدودية تطبيقها. وهذا النقص يمكن تفسيره من منظور "النظرية المؤسسية" (Institutional Theory)، التي تؤكد أن غياب

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

البيئة التشريعية والمؤسسية الداعمة يعرقل تبني أي ابتكارات أو أنظمة مالية جديدة. وتتسق هذه النتيجة مع دراسة العاني والقندولي (2019) التي أثبتت وجود معوقات تحد من تحول المصارف في البيئة الليبية.

4. أظهرت النتائج أن التكلفة المرتفعة للتمويل الإسلامي وتعقيد الإجراءات المرتبطة بموافقات الهيئات الشرعية، تمثل عوامل منفرة تحد من إقبال رواد الأعمال على هذه المنتجات، وتزيد من الأعباء المالية على مشاريعهم. وهو ما يتفق مع نظرية تكاليف المعاملات؛ حيث إن ارتفاع تكلفة البحث والإجراءات والموافقات الشرعية يقلل من الجدوى الاقتصادية للتمويل. وتتفق هذه النتيجة مع دراستي حمد وآخرون (2025) والتواتي (2021) من حيث أن التحول للصيرفة الإسلامية بموجب القانون رقم (1) لسنة 2013 أحدث صدمة إجرائية جمدت العمليات الائتمانية.
5. توصلت الدراسة إلى أن غياب مكتب استعلام ائتماني موحد وشامل يربط بين المصارف الليبية يشكل العائق الفني الأبرز. هذا القصور التقني يفرض على المصارف الاعتماد على آليات التحقق اليدوي، مما يتسبب في إطالة دورة دراسة الملفات الائتمانية لعدة أشهر، ويؤدي إلى بطء ملحوظ في اتخاذ القرار الائتماني. وهذا القصور التقني يجسد بوضوح مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المصرف والعميل؛ فالمصرف لا يمتلك بيانات شفافة عن التاريخ الائتماني للعميل، مما يرفع من حالة عدم اليقين لديه. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة امهلهل (2024) حول ضعف معايير التحليل الائتماني، ومع دراسة عبد الجليل وفنير (2024) بشأن أثر غياب مؤشرات الإنذار المبكر.
6. أثبتت النتائج مبالغة المصارف في تقدير المخاطر من خلال اشتراط ضمانات عينية عقارية مسجلة تفوق قيمة القرض بنسب تصل إلى أكثر من 120%، مما أدى إلى إقصاء شريحة واسعة من الشركات الناشئة والمتوسطة من دائرة التمويل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة باب الله (2023) في أن المركز المالي للعميل (الضمانات) هو الحاسم في القرار الائتماني، ومع دراسة بالحاج والجعيدي (2020) حول معوقات تمويل المشروعات الصغرى.
7. برزت بعض الاستثناءات الإيجابية في البيئة المصرفية؛ حيث كشفت الدراسة أن مصرف التجارة والتنمية يتبنى سياسات أكثر مرونة تتمثل في تقديم تسهيلات لرأس المال العامل، والدخول كشريك استراتيجي، فضلاً عن إطلاق برامج تمويلية ضخمة بميزانيات مستهدفة لدعم الشباب والمشروعات الصغرى، مما يكسر حدة الجمود الإجرائي السائد في القطاع.
8. خلصت الدراسة إلى سيطرة حالة من التحفظ المفرط والخوف من التعثر والمحاسبة القانونية على الإدارات الائتمانية. وهذا يعكس بوضوح فرضيات نظرية الوكالة (Agency Theory)؛ حيث يقوم المديرون (الوكلاء) بتبني سياسات إقراضية دفاعية لحماية أنفسهم من المساءلة، مبتعدين عن تعظيم قيمة المؤسسة أو التوظيف الاقتصادي الأمثل لأموال المودعين. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة انبية (2025) ودراسة الفرجاني والدرسي (2020).
9. أدى التحفظ المصرفي والبطء الإجرائي إلى تآكل الثقة بين المصارف والعملاء؛ حيث يفسر طالبو التمويل هذا البطء كلامبالاة وظيفية ومماطلة، مما دفع شريحة من العملاء إلى الاعتماد على العلاقات الشخصية كآلية لتجاوز العقبات البيروقراطية.
10. أثبتت الدراسة وجود مفارقة مالية حادة في القطاع المصرفي الليبي، تتمثل في التدني الشديد لنسب التوظيف الائتماني، في مقابل تراكم أرصدة وودائع ضخمة غير مستغلة؛ مما يعني تعطل الوظيفة الأساسية للمصارف وفقاً لنظرية

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

الوساطة المالية، والتي تفترض أن دور المصرف هو نقل الأموال بكفاءة من وحدات الفائض إلى وحدات العجز. حيث تشير أحدث بيانات مصرف ليبيا المركزي عن عام 2025 إلى أن إجمالي ودائع العملاء بلغ 156.9 مليار دينار، في حين لم يتجاوز إجمالي الائتمان الممنوح 34.9 مليار دينار، مما يعني أن نسبة التوظيف الائتماني لم تتعدَّ 22.2% فقط من إجمالي الخصوم الإيداعية، وبنسبة أموال معطلة تقارب 77.8%. وتتفق هذه النتيجة بشدة مع النتائج المستخلصة دراستي عجاج (2025) والحاج والقحيص (2023) في التأكيد على أن تكدس الودائع كأصول معطلة يمثل خللاً بنيوياً يضر بربحية المصارف والاقتصاد الوطني.

11. توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي كشفت عنها الدراسة، يضع الباحثون مجموعة من التوصيات الإجرائية لمحاولة تذليل العقبات التي تواجه العمل الائتماني في القطاع المصرفي الليبي:

1. حث مصرف ليبيا المركزي على مراجعة سياسة الإيقاف الشامل للائتمان التجاري، وتبني سياسات انتقائية تسمح بمنح التسهيلات للقطاعات الإنتاجية والخدمية ذات القيمة المضافة، مع الإبقاء على قيود القطاعات الاستهلاكية لضمان التوازن التنموي.
2. إسراع الجهات التشريعية والرقابية في إصدار لوائح تنظيمية متكاملة للصيرفة الإسلامية، مع توجيه الهيئات الشرعية بالمصارف لتبسيط إجراءات المنح، وإعادة النظر في هوامش الربح المرتفعة لتقليل عبء التمويل على رواد الأعمال.
3. التعجيل بإنشاء وتفعيل مكتب استعلام ائتماني إلكتروني موحد يربط كافة المصارف العاملة في ليبيا؛ لإنهاء القصور التقني، والقضاء على بطء التحقق اليدوي، وتقليص الجدول الزمني لدراسة الملفات الائتمانية.
4. دعوة المصارف التجارية للتخلي تدريجياً عن شرط الضمانات العقارية التعجيزية، والتوجه نحو قبول ضمانات بديلة كرهن الأصول التشغيلية والمعدات، مع تفعيل دور صناديق ضمان مخاطر الائتمان لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة.
5. حث الإدارات المصرفية على تبني آليات تمويلية مرنة تحاكي تجربة مصرف التجارة والتنمية، كالدخول كشريك استراتيجي في رأسمال الشركات، وإطلاق مبادرات تمويلية موجهة للشباب لتوظيف السيولة المعطلة.
6. تكثيف البرامج التدريبية المتخصصة لموظفي الائتمان والقيادات المصرفية؛ لترسيخ مفهوم إدارة المخاطر بدلاً من تجنبها، بما يضمن التخلص من السلوك الدفاعي المفرط الناتج عن الخوف من التعثر.
7. بناءً على أحدث البيانات الرسمية الصادرة عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي بنهاية النصف الأول من عام 2025، والتي أظهرت ارتفاعاً كبيراً في معدل كفاية رأس المال (27.5%)؛ توصي الدراسة بضرورة تدخل السلطات النقدية لطرح أدوات استثمارية جديدة، وتشجيع المصارف على توجيه هذا الفائض الرأسمالي نحو تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بدلاً من تجميده كأصول معطلة.
8. إلزام الإدارات العليا للمصارف بوضع سقف زمني محدد وملزم للرد القطعي على طلبات التمويل؛ للحد من البيروقراطية والمماطلة، وسد منافذ المحسوبية أو الاعتماد على العلاقات الشخصية لتمرير المعاملات.

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

9. يوصـــي الباحثون بتوجيه الجهود البحثية القادمة نحو دراســـة أثر التحول الرقمي على كفاءة منح التمويل في البيئة الليبية، واستكشاف محددات التوسع في صيغ التمويل الإسلامية القائمة على الشراكة كالمشاركة والمضاربة، فضلاً عن تقييم دور الصيرفة الإسلامية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة تحت مظلة القيود الرقابية الراهنة.

12. محددات الدراسة وقابليتها للتعميم:

على الرغم من الأهمية العلمية والعملية التي تكتسبها هذه الدراسة في تشخيص محددات التمويل داخل البيئة المصرفية الليبية، إلا أن هناك مجموعة من المحددات المنهجية والموضـوعية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تفسـير النتائج أو محاولة سحبها على سياقات أخرى. فمن الناحية المنهجية، اعتمدت الدراسة على المقاربة الكيفية من خلال أسلوب دراسة الحالة، مقتصـرةً على عينة قصـدية قوامها (17) مشـاركاً يمثلون ثلاثة مصـارف تجارية رئيسـية هي: (الجمهورية، الوحدة، والتجارة والتنمية). وعليه، فإن النتائج المستخلصة تعكس بعمق طبيعة الممارسات والتوجهات الإدارية داخل هذه المؤسسات تحديداً، مما يجعلها غير قابلة للتعميم الإحصـائي المطلق على كافة وحدات الجهاز المصـرفي الليبي، لا سـيما المصـارف الخاصة حديثة التأسيس التي قد تمتلك هياكل إدارية وثقافات تنظيمية متباينة.

علاوة على ذلك، تتأطر نتائج هذه الدراسة بحدود مكانية وزمنية بالغة الخصوصية؛ إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئة العمل المصرفي في ليبيا وما تشهده من تحولات تشريعية استثنائية، وعلى رأسها التداعيات المستمرة للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشـأن منع المعاملات الربوية، فضـلاً عن الظروف الاقتصـادية الراهنة. كما أن المؤشـرات المالية والآراء المسـتقاة من المقابلات الميدانية تعكس واقع القطاع بناءً على تقارير مصـرف ليبيا المركزي للنصـف الأول من عام 2025، وهي معطيات تظل عرضة للتغير الاستراتيجي استجابةً لأي تعديلات مرتقبة في السياسات النقدية والرقابية. وبالتالي، فإن إسقاط هذه المخرجات وتطبيقها في بيئات مصرفية دولية أخرى، أو في ظل أطر قانونية مغايرة، قد يسفر عن نتائج مختلفة.

ومع ذلك، فإن هذه المحددات لا تنتقص بأي حال من القيمة العلمية للنتائج المتوصـل إليها، بل تمثل تأسـيساً معرفياً متيناً يسد فجوة بحثية قائمة في الأدبيات المالية المحلية، وتفتح آفاقاً أمام الباحثين مستقبلاً لإجراء دراسات كمية ومختلطة موسعة، تستهدف عينات أكبر ومؤسسات مالية أكثر تنوعاً لاختبار مدى قابلية تعميم النتائج على نطاق أوسع.

13. المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

انبية، عادل الكاسـح. (2025). محددات الكفاءة المصـرفية للمصـارف التجارية الليبية باسـتخدام Tobit Regression Model خلال الفترة 2010–2019. مجلة الدراسات المحاسبية، (9)، 45–68. https://doi.org/10.5281/zenodo.18268122

باب الله، إبراهيم أحمد محمد. (2023). محددات قرار الائتمان المصـرفي في البنوك التجارية الليبية من وجهة نظر العاملين بالمصـارف والأكاديميين. *مجلة جامعة فزان العلمية*، 2(2)، 1–21. https://fezzanu.edu.ly/fusj/index.php/FUAJ/article/view/468

بالحاج، حواء فرج، والجعيدي، نبيل سليمان. (2020). معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التعليم الخاص: دراسة استطلاعية على مدارس التعليم الخاص في مدينة مصراته. *مجلة البحوث الأكاديمية*، (16)، 22–35. https://lam.edu.ly/ar/images/acadj/issue16/TAT04.pdf

حمد، مفتاح إبراهيم مفتاح، والبدري، مرعي محمد عبد الحفيظ، ومحمد، زياد عبد السـلام. (2025). تأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصـرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم (1) لسنة 2013م. *مجلة سرت للعلوم الإنسانية*، 15(2)، 253–265. https://doi.org/10.37375/sujh.v15i2.3689

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal 5 (2): 214-235, 2026
ISSN: 3078 – 2767 Online

تواتي، أحمد بلقاسم. (2021). تقييم تأثير القانون رقم 1 لسنة 2013 على أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام مؤشر PATROL دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 4(4)، 111–124. https://doi.org/10.37375/esj.v4i4.2264

جرجس، ملاك. (1972). بعض المعوقات السلوكية والإدارية التي تواجهها التنمية الصناعية في الدول العربية. مجلة المدير العربي، (37)، 38–50. http://search.mandumah.com/Record/65032

الحاج، عبد الحميد مفتاح إمحمد، والقحيص، أحمد إبراهيم محمد. (2023). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، (22)، 1–23. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1610046

الحمري، خير الدين عبد ربه. (2024). قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الليبي. *مجلة المختار للعلوم الإنسانية*، 21(1)، 164–202. https://doi.org/10.54172/hejnkq87

الزبيدي، حمزة محمود. (2022). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

امهلهل، عبد الله محمد. (2024). تقييم إجراءات التحليل الائتماني بالقطاع المصرفي الليبي ومدى فاعليتها في الحد من المخاطر الائتمانية. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 7(1)، 254–286. https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2711

شايب باشا، كريمة. (2018). فعالية الائتمان المصرفي في تطوير المشاريع الاستثمارية. المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، 2(1)، 33–46. https://asjp.cerist.dz/en/article/77166

سويكر، محمد قاسم، وأبو غالية، أمحمد صالح. (2024). تحليل هيكل الودائع في المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2012–2023م. *في أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد: الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين) (ص. 409). كلية الاقتصاد، جامعة سرت*. http://dspace-su.server.ly:8080/xmlui/handle/123456789/2504

العاني، أسامة عبد المجيد، والقندولي، أمجد أحمد خليفة. (2019). إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا. *مجلة بيت المشورة*، (11)، 1–0. https://doi.org/10.33001/M011020191158

عبد الجليل، فيصل محمد، وفنير، عماد محمد. (2024). إطار محاسبي مقترح للتحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا للمعايير المحاسبية وبناء مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع المصرفي الليبي: دراسة تطبيقية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، 21(1)، 1–32. https://doi.org/10.59743/epj.v21i1.276

عجاج، صالح عبد العزيز. (2025). تأثير سياسة الائتمان على هيكل السيولة والعائد في المصارف الليبية. *المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة*، 3(2)، 444–457. https://doi.org/10.65417/ljcas.v3i2.220

عريوة، محاد. (2020). دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية. *مجلة دفاتر البحوث العلمية*، 8(1)، 17–31. https://asjp.cerist.dz/en/article/147579

الفرجاني، إبراهيم مسعود، والدرسي، المهدي عبد الواحد. (2020). أهمية عوامل البيئة الخارجية المصرفية الخاصة في اتخاذ قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية. *مجلة البحوث المالية والاقتصادية*، (5)، 1–19. https://doi.org/10.37376/jofer.vi5.832

الفرجاني، إبراهيم مسعود، واقليلة، هشام محمد. (2024). دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني بالمصارف التجارية الليبية. *المجلة الليبية للدراسات المحاسبية*، (5)، 82–113. https://doi.org/10.5281/zenodo.15701092

القري، عبد الرحمان، وعبادي، محمد. (2017). محددات السياسة الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية: دراسة تحليلية للفترة (1989–2009). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*، 8(1)، 781–795. https://archives.univ-eloued.dz/server/api/core/bitstreams/6da2a874-151f-42cc-856c-5a31c4f083f6/content

مصرف ليبيا المركزي. (2025). تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف: النصف الأول 2025. إدارة البحوث والإحصاء.

انقيطة، فتحي. (2015). المصارف المتخصصة ودور الائتمان في دعم النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي (خلال الفترة 1995–2013). *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، (5)، 100–145. https://journals.asmarya.edu.ly/econ/index.php/epj/article/view/168/149

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.

ISSN: 3078 – 2767 Online

Elbeltagi, I., Al Sharji, Y., Hardaker, G., & Elsetouhi, A. (2013). The role of the owner-manager in SMEs' adoption of information and communication technology in the United Arab Emirates. *Journal of Global Information Management*, 21(2), 23–50. https://doi.org/10.4018/jgim.2013040102

Gait, A., & Worthington, A. C. (2015). Attitudes of Libyan retail consumers toward Islamic methods of finance. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 8(4), 439–454. https://doi.org/10.1108/IMEFM-04-2013-0056

WhatsApp 00218918289068 © 2026 The Author(s). Licensed under CC BY 4.0.